رابطة العالم الإسلامي
المجمع الفقهي الإسلامي

مؤتمر الانحرافات الفكرية بين
حرية التعبير ومحكمات الشريعة

آثار ونتائج الانحرافات الفكرية

أ.د. سليمان بن صالح الغصن
الأستاذ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
- الرياض -

أبيض

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فإن الله تعالى خلق عباده حنفاء على التوحيد فاجتالتهم الشياطين وأضلتهم، كما في الحديث القدسي: (وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم)[1]، وقد كانت بداية الانحراف في قوم نوح عليه السلام، كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: (كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على شريعة من الحق فاختلفوا فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين)[2].

وقد قال الله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا**﴾ (يونس: ١٩)

وهذا الانحراف والاختلاف والشرك كان استجابة لإغواءات الشيطان ومكره ومايقوم به هو وجنده من تزيين للضلالات التي يصدون بها الناس عن الصراط المستقيم، كما قال الله تعالى عن إبليس ﴿**قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ (١٦) ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ (١٧) قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ (١٨)**﴾ (الأعراف: ١٦-١٨) ولايزال الشيطان وأتباعه يعملون جاهدين في تزيين الباطل والصد عن الحق بأساليب متنوعة وطرق مختلفة ودرجات متفاوتة تصل إلى الإلحاد في دين الله والإنكار أو التشكيك في وجود الله، والتكذيب بالنبوات والغيبيات والمعاد ونحو ذلك من أصول الديانة وقطعياتها.

وفي العصور المتأخرة زادت تلك الانحرافات الفكرية والمذاهب الإلحادية، وانتشرت فلسفاتها وكتبها وأعلامها ودعاتها بدعم من اليهود الحاقدين والزنادقة الملحدين. وصار يردد شبهاتهم وانحرافاتهم فئام من بني جلدتنا وممن يتكلمون

---

(١) رواه مسلم برقم، ٢٨٦٥ .

(٢) رواه ابن جرير والحاكم وصححه ووافقه الذهبي ٢/ ٤٨٠.

بلغتنا. حتى تأثر بتلك الشبهات أعداد من شباب المسلمين فتزعزعت ثقتهم بدينهم وعقيدتهم، وتخلخلت مسلماتهم، وصاروا آذانا صاغية لدعوات التشكيك المتمظهرة بالعلم المادي ومناهج البحث الحديثة.

وقد أفرزت جهود المنحرفين والمشككين آثارا سيئة في جوانب متعددة أدت إلى توهين ثقة المسلمين بمصادر دينهم وقطعيات شريعتهم.

خطة البحث:

وفي هذا البحث المختصر عرض لبعض الآثار التي أنتجتها تلك الانحرافات الفكرية والعقدية، والتي يمكن أن تعد ممهدة وبوابة لنزعات الإلحاد والزندقة والتملص من الدين باسم البحث العلمي والنظر العقلي، وحرية النقد، وتطوير الدين، والاستفادة من المذاهب والمناهج الغربية والفلسفية في دراسة الدين وإعادة النظر في مسلماته.

وقد رأيت أن يكون بحث هذا الموضوع في مقدمة وتمهيد وستة مباحث وخاتمة تتضمن جملة من التوصيات وسرت فيه وفق الخطة التالية:

مقدمة.

تمهيد في أسباب الانحراف الفكري.

المبحث الأول: أثر الانحراف الفكري في التشكيك في القرآن الكريم.

المبحث الثاني: أثر الانحراف الفكري في التشكيك في السنة النبوية.

المبحث الثالث: أثر الانحراف الفكري في التشكيك في العقيدة الإسلامية.

المبحث الرابع: أثر الانحراف الفكري في التشكيك في أحكام الشريعة الإسلامية.

المبحث الخامس: أثر الانحراف الفكري على الأمن المجتمعي.

المبحث السادس: أثر الانحراف الفكري على الاستقرار السياسي.

الخاتمة وتتضمن جملة من التوصيات.

وأسأل الله تعالى الإعانة والتوفيق والتسديد، إنه على كل شئ قدير.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم...

التمهيد
في أسباب الانحراف الفكري

هناك أسباب كثيرة لانحراف فكر الشخص وعقيدته، منها ما يعود إليه بشكل مباشر، ومنها ما يمكن أن يرجع إلى المجتمع أو إلى البيئة المحيطة بالشخص. ويمكن أن نشير هنا إلى أهم أسباب تلك الانحرافات بما يلي:

أولاً: ضعف الإيمان:

إن من أهم الأسباب التي تجعل الشخص مهيئا لتقبل الانحرافات والشكوك والشبهات في الدين هي ضعف الإيمان وقلة اليقين، فضعيف الإيمان يستجيب لنداءات التشكيك، ومريض القلب يميل إلى منابع الشبهات، ومراتع الشهوات، فيشرب قلبه بها، ولا يستطيع الخلاص منها، وقد قال الله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ (آل عمران: ٧) وفي الحديث يقول الرسول ﷺ (فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم)[١].

وقوي الإيمان يكره ما يرد عليه من شبهات، ووساوس ويدافعها ويعرض عنها ولا يسترسل معها، وقد جاء في الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: (جاء ناس من أصحاب النبي ﷺ، فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به، قال:(أوقد وجدتموه)؟، قالوا: نعم، قال: (ذاك صريح الإيمان)[٢] وفي رواية أخرى: (يا رسول الله إني أحدث نفسي بالحديث لأن أخر من السماء أحب إلي من أن أتكلم به ،فقال:(ذلك صريح الإيمان)[٣].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، في كتاب تفسير القرآن – آل عمران، برقم٤٥٤٧، ومسلم في كتاب العلم برقم ١.
(٢) رواه مسلم، رقم ٣٤٠.
(٣) رواه أحمد ٩١٥٦.

وفي رواية (الحمد لله الذي رد كيده إلى الوسوسة)[1] أي كيد الشيطان.

قال النووي في شرحه لقوله: (ذاك صريح الإيمان) معناه استعظامكم الكلام به هو صريح الإيمان،فإن استعظام هذا وشدة الخوف منه ومن النطق به، فضلاً عن اعتقاده، إنما يكون لمن استكمل الإيمان استكمالا محققاً، وانتفت عنه الريبة والشكوك.. وقيل معناه أن الشيطان إنما يوسوس لمن أيس من إغوائه، فينكد عليه بالوسوسة لعجزه عن إغوائه، وأما الكافر فإنه يأتيه من حيث شاء، ولا يقتصر في حقه على الوسوسة بل يتلاعب به كيف أراد)[2].

وقال شيخ الإسلام – رحمه الله –: (أي حصول هذا الوسواس مع هذه الكراهة العظيمة له، ودفعه عن القلب هو من صريح الإيمان، كالمجاهد الذي جاءه العدو فدافعه حتى غلبه فهذا أعظم الجهاد، والصريح الخالص كاللبن الصريح وإنما صار صريحاً لما كرهوا من تلك الوساوس الشيطانية ودفعوها، فخلص الإيمان فصار صريحاً)[3].

وقال ﷺ: (لا يزال الناس يتساءلون حتى يقال هذا، خلق الله الخلق، فمن خلق الله؟ فمن وجد من ذلك شيئاً فليقل آمنت بالله)[4] وقال أيضاً عليه السلام: (يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا وكذا؟ حتى يقول له: من خلق ربك؟ فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله ولينته)[5].

قال ابن حجر في شرح هذا الحديث: (فليستعذ بالله ولينته عن الاسترسال معه في ذلك، بل يلجأ إلى الله في دفعه، ويعلم أنه يريد إفساد دينه وعقله بهذه الوسوسة، فينبغي أن يجتهد في دفعها بالاشتغال بغيرها)[6].

---

(١) رواه أبو داود ٥١١٢.
(٢) شرح مسلم للنووي ٢/ ١٥٤-١٥٥.
(٣) الإيمان ٧/ ٢٨٢ ضمن مجموع الفتاوى.
(٤) رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم ٣٤٣.
(٥) رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم ٣٤٥.
(٦) فتح الباري ٦/ ٣٩٧.

ثانياً: ضعف العلم الشرعي:

إن كثيرا ممن ينحرف عن الجادة وتتلوث أفكاره بالشبهات وتلتبس عليه الأمور وتضعف ثقته بدينه ويكون لقمة سائغة للملحدين والمشككين إنما يكون سبب ذلك في كثير من الأحيان ضعف العلم الشرعي، حيث ترد عليه الشبهات وليس لديه إيمان قوي ولا علم راسخ فيغتر بما يلقى عليه، أو يبقى حائرا مترددا.

ولذا جاء الشرع بإيجاب العلم ببعض الأمور التي لا يسع المسلم جهلها، وحث على طلب العلم ورفع من شأن العلماء، وقد قال الله تعالى: ﴿**قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ (الزمر: ٧) وقال تعالى: ﴿**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ**﴾ (محمد: ١٩).

وفي الحديث يقول الرسول ﷺ (من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين)[1] ذلك أن صاحب الفقه في الدين يدرك ويفهم أصول الدين ومقاصد الشرع، كما يعلم معاني الأدلة ويستطيع الجمع بين ما قد يتوهمه البعض من تعارض بينها، ويقدر على حل ما يتوهم من مشكلها، ويرد ما اشتبه منها إلى محكمها، ولديه القدرة على دفع الشبهات ودحض التشكيكات. بخلاف الجاهل الذي تنطلي عليه الشبهات، ويحتار بما يورد عليه من إشكالات، فإن الواجب على من كانت هذه حاله أن يسأل أهل العلم كما قال تعالى: ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ (النحل: ٤٣).

ثالثاً: كثرة وسائل النشر والاتصال:

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار الانحرافات الفكرية وتفشيها ما تيسر من وسائل النشر والتواصل المختلفة، فالكتاب صار أكثر إتاحة وأقرب من ذي قبل سواء كان ورقيا أو ألكترونيا، ولم يعد الأمر مقتصرا على الكتاب، بل ظهرت وسائل أخرى لنشر المقالات والتعليقات والآراء والانتقادات هي أسرع وأوسع وأكثر تفاعلا وأقرب تعاطيا وأكثر تأثيرا في قارئيها ومتلقيها، وهي ما

(١) رواه البخاري في كتاب العلم باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين برقم ٧١.

يعرف بوسائل التواصل الاجتماعي المتنوعة، ومما زاد في تعاطيها وكثافة توظيفها كونها أكثر أمانا لأصحاب الأفكار المتطرفة التي تطعن في ثوابت الدين ومسلمات الشريعة، فينفثون سمومهم، وينشرون إلحادهم خلف معرفات وهمية، وأسماء منتحلة، تصطاد بأساليبها الشيطانية الأغرار والمتطفلين الذين لم يترسخ الإيمان في قلوبهم، ولم يفقهوا حقيقة دينهم.

ولقد كثر أولئك الملحدون في العصر الحاضر ووظفوا تلك التقنيات لنشر باطلهم وتكثير سوادهم مما كان له الأثر الكبير في بث الشكوك والشبهات فيما يتعلق بالله تعالى وبالرسول ﷺ وبالقرآن والسنة النبوية والشريعة الإسلامية وغير ذلك من قطعيات الدين.

رابعاً: الانبهار بمخرجات الحضارة الغربية:

لقد كانت الثورة الصناعة، والتقدم التقني في الغرب سببا في انبهار بعض أبناء المسلمين بتلك المخرجات، وإعجابهم بالنمط الغربي حتى في مجال الفكر والسلوك والموقف من الدين، وبلغ الانهزام عند هذه الفئة إلى أن تدعوا لسلوك طريقهم في كل الجوانب خيرها وشرها، ومن ذلك دعوة طه حسين إلى «أن نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم، لنكون لهم أنداداً، ولنكون لهم شركاء في الحضارة، خيرها وشرها، حلوها ومرها، وما يحب منها وما يُكره، وما يُحمد منها وما يُعاب»[1].

بل وجدنا من يدعو لأن نفعل في ديننا مثل ما فعلت أوروبا في دينها ، ومن يزعم بأن الإسلام بحاجة لأن يعاد تفسيره ليكون متصالحا مع العلمانية والحداثة الغربية، وأن يفعل به مثل ما فعل مارتن لوثر في النصرانية، كما يردد هذا المعنى هاشم صالح وأشباهه ، فهذا الانهزام، وتلك الأهواء كانت سببا في التمهيد للانحراف عن الدين والإلحاد في أصوله، والطعن في مسلماته، كما سيتضح ذلك في المباحث التالية بإذن الله تعالى.

(١) مستقبل الثقافة في مصر، ص ٤١.

المبحث الأول
أثر الانحراف الفكري في التشكيك في القرآن الكريم

لقد استهدف أرباب الانحرافات الفكرية والمناهج الإلحادية القرآن الكريم باعتباره المصدر الأول للإسلام، فاجتهدوا في التشكيك في جمعه، وحرصوا على الطعن في نقله، ونادوا بضرورة تأويله وإعادة فهمه بما يتناسب مع نظريات التمدن الغربي ويتوافق مع الفلسفات الوضعية والمناهج العلمانية.

وهذا التشكيك قديم منذ عصر الرسول ﷺ كما حكى الله تعالى عن المشركين قولهم ﴿**وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا (٥) قُلْ أَنْزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا (٦) وَقَالُوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا (٧) أَوْ يُلْقَى إِلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَسْحُورًا (٨) انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا (٩)**﴾ (الفرقان: ٥-٩). وما زال الكفار والمنافقون وأصحاب المذاهب المنحرفة يسيرون على نهج أسلافهم من اليهود وكفار قريش.

وفي العصر الحاضر تثار تلك التشكيكات في كتابات المستشرقين وتلامذتهم من المنتسبين للإسلام موظفين في هذا السياق جملة من النصوص المتشابهة والأقوال الباطلة والمذاهب المنحرفة التي تكلم العلماء عليها وأبانوا الحق فيها.

والكتابات الإلحادية في الطعن في القرآن الكريم كثيرة، ولكن قد تكون الكتابات الأخطر هي من المنتسبين للإسلام، والذين يتظاهرون بالبحث العلمي ومحاولة الوصول للحقيقة الغائبة أو المغيبة - حسب زعمهم - وبإعادة النظر فيما توارثه المسلمون من مسلمات بهذا الخصوص.

ومن أشهر المعاصرين الذين حملوا لواء منهج التشكيك محمد أركون الذي نادى بمراجعة ما تواتر عند المسلمين من سلامة النص القرآني، وطالب

بالاستفادة من أقوال الفرق المارقة ومن الدراسات الاستشراقية، وفي هذا يقول أركون: «في أثناء عملية الانتقال من التراث الشفهي إلى التراث الكتابي تضيع أشياء، أو تحور أشياء، أو تضاف بعض أشياء؛ لأن كل ذلك يعتمد الذاكرة البشرية، وهي ليست معصومة إلا في نظر المؤمنين التقليديين الذين يصدقون كل شيء»[1].

ولقد عمل أركون على نزع القداسة عن القرآن الكريم حتى إنه لا يسميه بهذا الاسم لأن كلمة «قرآن» كما يذكر «مثقلة بالشحنات والمضامين اللاهوتية، ومن ثم فلا يمكن استخدامها مصطلحاً فعالاً من أجل القيام بمراجعة نقدية جذرية لكل التراث الإسلامي..»[2].ويبلغ به الزيغ والإسفاف إلى الطعن في نظم القرآن ومحتواه فيقول: «فإن القرآن مدعاة للنفور بعرضه غير المنظم، واستخدامه غير المعتاد للخطاب، ووفرة إيحاءاته الأسطورية، والتاريخية، والجغرافية، والدينية، وكذلك بتكراره، وانعدام ترابطه..»[3].

ويقول أركون: «ينبغي أولاً إعادة كتابة قصة تشكل هذا النص بشكل جديد كليا، أي نقد القصة الرسمية للتشكيل التي رسخها التراث المنقول نقدا جذريا، هذا يتطلب منا الرجوع إلى كل الوثائق التاريخية التي أتيح لها أن تصلنا، سواء كانت ذات أصل شيعي أم خارجي أم سني، هكذا نتجنب كل حذف تيولوجي لطرف ضد آخر.

المهم عندئذ هو التأكد من صحة الوثائق المستخدمة بعدها نواجه ليس فقط مسألة إعادة قراءة هذه الوثائق، وإنما أيضا محاولة البحث عن وثائق أخرى ممكنة الوجود كوثائق البحر الميت التي اكتشفت مؤخرا. يفيدنا في ذلك سبر المكتبات الخاصة عند دروز سوريا أو إسماعيلية الهند وزيدية اليمن أو علوية المغرب يوجد

(١) قضايا في نقد العقل الديني ص٢٣٢، عن القرآن الكريم والقراءة الحداثية ص٦٩.
(٢) الفكر الأصولي واستحالة التأصيل ص١٩٩-٢٠٠، عن القرآن الكريم والقراءة الحداثية٧٩.
(٣) القرآن الكريم والقراءة الحداثية ص٥٤.

هناك في تلك المكتبات القصية وثائق نائمة متمنعة، مقفل عليها بالرتاج، الشيء الوحيد الذي يعزينا في عدم إمكانية الوصول إليها الآن هو معرفتنا بأنها محروسة جيداً.

هكذا نجد أنفسنا أمام عمل ضخم من البحث وتحقيق النصوص الذي يتبعه فيما بعد وكما حدث للأناجيل والتوراة إعادة قراءة سيميائية ألسنية للنص القرآني.

إن المنهج الألسني رغم غلاظته وثقل أسلوبه يمكنه أن يحررنا من تلك الحساسية التقليدية التي تسيطر على علاقتنا البسيكولوجية بتلك النصوص. علاقة منغرسة منذ الطفولة. عندها نستطيع إقامة علائق طبيعية تمكننا من دراستها والتأمل فيها بحرية. إن قراءة كهذه للقرآن تتبدى اليوم عملا شديد الأهمية، ولكن للأسف فإنه ينقصنا العدد الكافي من العمال الباحثين»[1].

هكذا يكشف أركون عن ضرورة نقد النص القرآني كما نقدت التوراة والإنجيل، ويحرض على الخروج على ما يعتقده المسلمون من وثوق بهذا النص.

ويحاول أركون تطبيق هذا المنهج التشكيكي في قراءته لبعض الآيات والسور مستفيدا من دراسات المستشرقين بهذا الخصوص.

وممن أسهم في التشكيك في حفظ القرآن الكريم الجابري فقد قال في كتابه مدخل إلى القرآن الكريم: «ومن الجائز أن تحدث أخطاء حين جمعه، زمن عثمان أو قبل ذلك، فالذين تولوا هذه المهمة لم يكونوا معصومين»[2].ويقول نادر حمامي: «فالقرآن يمثل الرسالة الشفوية، أما المصحف فيمثل النص المكتوب الذي جمع بعد وفاة النبي ﷺ فخضع تبعاً لذلك لظروف تاريخية وسياسية بالغة التعقيد، كما أن أخبار التدوين تحوم حولها الكثير من نقاط الاستفهام...»[3] .

ويستعرض نضال الصالح هذه القضية مثيرا مسألة كون ألفاظ القرآن من صياغة النبي ﷺ زاعما بأن عدم أمر النبي ﷺ، بجمع القرآن الكريم في حياته؛

(١) تاريخية الفكر العربي الإسلامي ٢٩٠-٢٩١ .
(٢) مدخل إلى القرآن الكريم ص٢١٠.
(٣) إسلام الفقهاء ٥٢-٥٣.

لأنه: «أراد أن يترك للمسلمين رسالة بأن النص القرآني ليس قالبا متحجرا يجب التقوقع داخل حرفيته، وإنما هو نص مرن يستطيع أن يغير منطوقه مع تغير الأحداث والوقائع وحسب ظروف معيشة الناس وأحوالهم وإن إصرار الفكر الديني على إبقاء النص القرآني نصاً متحجراً، ما هو إلا محاولة لتسييسه لمصالح السلطة الدينية وحليفتها الدنيوية الكليانية المتسلطة»[1].

ويقرر نضال متابعة لأركون بأن القرآن الكريم حالما نطق به النبي ﷺ أصبح نصا بشريا أرضيا خاضعا لقوانين اللغة التي نطق بها.

ويضيف قائلا: «كما أنه بصفته تلك ومهما كان الحرص شديدا من قبل البشر على الالتزام بحرفية نصه، فإن إمكانية الوقوع في الخطأ أثناء النسخ والجمع واردة، ولا ضير في ذلك على النص إذا ما فتحنا عقولنا عليه وأخرجناه من القالب المتحجر الذي وضعه علماء الفكر الديني فيه.

إن قراءة أمينة وغير متحيزة لبعض نصوصه ترينا أن أخطاء لغوية قد وقعت أثناء النسخ والجمع، هذه الأخطاء بشرية، وليس بالأمر الصحي أبدا أن نحاول الالتفاف عليها أو تبريرها بكل الوسائل تحت مقولة أن النص إلهي والله لا يخطئ. الله لم يخطئ ولكن الذين أخطأوا هم البشر الذين قاموا بكتابته ونسخه وتسجيله»[2].

ثم بدأ يستعرض بعض الآيات التي يرى وقوع أخطاء لغوية فيها، وهي في الحقيقة تكشف عن جهله وهواه.

ونجد هذا المنهج التشكيكي ظاهرا أيضا عند عبد المجيد الشرفي، الذي تابع أركون على فكرة أن القرآن لا يطلق إلا على الرسالة الشفوية التي بلغها الرسول إلى صحابته، أما ما دُوِّن وكتب بعد ذلك فلا يسمى قرآناً، وإنما هو مدونة بقرار سياسي لا يشملها الحفظ الذي وعد الله تعالى به[3].

---

(١) المأزق في الفكر الديني ٤١-٤٢.

(٢) المرجع السابق ص٥١.

(٣) انظر: الإسلام بين الرسالة والتاريخ ص ٤٩-٥٢.

وقد عمل الشرفي على ترسيخ هذا المنهج التشكيكي في النص القرآني بين أتباعه وتلاميذه، ومن ذلك قول بسام الجمل: «واعتقد أغلب علماء القرآن السنيين أن ما جمع من القرآن هو الوحي برمته لم يضع منه شيء ولم يزد فيه بأي حال من الأحوال، وهذا الموقف تناقضه أخبار أخرى مضمنة في المصادر السنية نفسها «مثل قول عائشة في سورة الأحزاب» ويستدعي ذلك كله إعادة النظر في حقيقة الوحي وتاريخ المصحف.

ولعلنا لا نخطئ السبيل حيث نقول إن جمع القرآن لم ينجز في ضوء ضوابط معرفية ومنهجية دقيقة...»[1]. ويرى نصر حامد أبو زيد «أن القرآن لم ينج من آثار عمليات المحور والإثبات»[2]، وأن القول بأن الله تعالى هو الحافظ لكتابه يعد ناقضاً لعقيدة الإسلام نفسه[3].وأقوال المنحرفين في هذا الجانب كثيرة كلها تعكس جانبا من أثر الانحراف الفكري والمنهجي والعقدي على مكانة القرآن الكريم وقدسيته.

الرد على التشكيك في القرآن الكريم:

ومن المعلوم أن ما أثاره هؤلاء من تشكيكات في حفظ كتاب الله تعالى لا يمكن أن يقبله منصف عاقل،ولا باحث متجرد فضلا عن مسلم موحد مستيقن بدينه وكتاب ربه تعالى.ولايتسع المجال هنا للرد على شبهات المشككين،ولكن نذكر ردا إجماليا يتلخص في الأمور التالية:

أولاً: أن الله تبارك وتعالى قد أنزل كتابه، وتعهد بحفظه من الزيادة والنقص والتحريف والتبديل والتغيير، وهذا الحفظ شامل لحفظه قبل نزوله، وأثناء نزوله، وبعد نزوله، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿**إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧) فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ (٧٨)**﴾ (الواقعة)، وقال تعالى: ﴿**بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ (٢١) فِي لَوْحٍ**

(١) الإسلام السني ص٨٤.

(٢) الخطاب والتأويل لأبي زيد ص٢٥٦.

(٣) النص السلطة الحقيقة لأبي زيد ص٧٠.

﴿مَحْفُوظٍ(٢٢)﴾ (البروج)، وقال تعالى: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ (الإسراء: ١٠٥)، وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩). قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب لا على المصاحف كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (إن ربي قال لي: أن قم في قريش فأنذرهم، فقلت: أي رب إذاً يثلغوا رأسي - أي: يشدخوا - فقال: إني مبتليك ومبتل بك، ومنزل عليك كتاباً لا يغسله الماء تقرؤه نائماً ويقظاناً، فابعث جنداً، أبعث مثليهم وقاتل بمن أطاعك من عصاك، وأنفق فسينفق عليك)[1]. فأخبر أن كتابه لا يحتاج في حفظه إلى صحيفة تغسل بالماء، بل يقرؤوه في كل حال، كما في نعت أمته: (أناجيلهم في صدورهم)، بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب، ولا يقرءونه كله إلا نظراً لا عن ظهر قلب»[2] وإذا كان هذا القرآن محفوظاً بحفظ الله فلا يجوز أن يقال بتحريفه ولا بافتراء شيء منه كما قال عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (يونس: ٣٧) وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (٤١) لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (٤٢)﴾ (فصلت)، ولو صح افتراض وقوع التحريف فيه وعدم الوثوق بنقله لما جاز التحدي به، ولا وقع الإعجاز به ولا كان مهيمناً على غيره، ولا لزم التحاكم إليه، ولا كان هدياً ولا موعظة ولا مرجعاً للمؤمنين..

وقد قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾

(١) رواه مسلم بنحوه، برقم ٢٨٦٥.

(٢) مجموع الفتاوى١٣/ ٤٠٠.

(المائدة: ٤٨)، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (يونس: ٣٨)، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ (الإسراء: ٨٩)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء: ٥٩)، أي: إلى كتاب الله عز وجل وإلى سنة رسوله ﷺ ووصفه تعالى بقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل: ٨٩)، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآَنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ (الإسراء: ٩)، وغير ذلك من الآيات الدالة على حفظ هذا الكتاب وحراسته ووقوع التحدي به ووجوب الرجوع إليه والعمل والاهتداء به[1].

أفيرى أولئك المنحرفون الزاعمون وقوع التحريف في كتاب الله تعالى أن هذا القرآن الذي جاء في الآيات الحديث عن حفظه والتحدي به ووجوب التحاكم إليه والاهتداء به، أنه قرآن آخر لا زال محفوظاً عند الله تعالى غير الذي بأيدي المسلمين، أم أنه قرآن ذهب وانتهى بموت الرسول ﷺ، وأن هذا المكتوب الذي بين أيدينا شيء آخر.

إن هذه الافتراضات تحمل تكذيباً للنصوص القطعية المتضمنة إطلاق القول بالحفظ لهذا القرآن والتحدي به والتحاكم إليه، دون قصر ذلك على زمان ولا مكان، ولا حال. والتشكيك بحفظ القرآن يلزم عليه التكذيب بهذه الآيات السابقة، والارتياب بالإسلام كله ثم الطعن في مصدره الأول.

لقد فات هؤلاء المرتابون والمريبون، ونسوا وتناسوا أن تشكيكهم في كتابة المصحف، وطعنهم فيه وتفريقهم بين الشفوي والكتابي، لا يحقق لهم ما أرادوا من زعزعة ثقة الناس بنقل هذا القرآن؛ لأن المسلمين قد حفظوا هذا القرآن في

(١) انظر الانتصار للقرآن للباقلاني ١/ ٥٣-٥٥.

صدورهم، ونقلوه بالأسانيد المتواترة عن الرسول ﷺ جيلاً بعد جيل، بلا زيادات ولا نقصان، وهذا أمر مقطوع به وثابت في عقائد المسلمين، ووجود المتشككين والملحدين والممترين في هذا القرآن لا يغير شيئاً من الحقيقة...

ثانياً: أن من الباطل الطعن فيما فعله عثمان بن عفان - رضي الله عنه - من جمع الناس على مصحف واحد «المصحف الإمام» وإحراقه ما عداه؛ لأن ذلك الفعل مما حمد له، وأجمع عليه الصحابة ومن بعدهم، وقد حكى إجماعهم غير واحد من أهل العلم، كأبي عبيد (٢٢٤هـ)، وابن جرير (٣١٠هـ)، والآجري (٣٦٠هـ)، والأزهري (٣٧٠هـ)، والخطابي (٣٨٨هـ)، والباقلاني (٤٠٣هـ)، ومكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ)، وابن كثير (٧٧٤هـ)، وابن الجزري (٨٣٣هـ)، وغيرهم[1].

فما فعله كان دافعه الشفقة والرأفة بالمسلمين لئلا يقع بينهم نزاع وشقاق وفتنة في الدين واختلاف في هذا القرآن.

وقد نقل الزركشي عن الحارث المحاسبي ثناءه على ما فعله عثمان من جمع الناس على قراءة واحدة، قال: «ولقد وفق لأمر عظيم، ورفع الاختلاف، وجمع الكلمة، وأراح الأمة، وأما تعلق الروافض بأن عثمان أحرق المصاحف فإنه جهل منهم وعمى، فإن هذا من فضائله وعلمه، فإنه أصلح، ولمَّ الشعث، وكان ذلك واجباً عليه، ولو تركه لعصى، لما فيه من التضييع، وحاشاه من ذلك»[2].

ثالثاً: أن ما أثاره هؤلاء المشككون في كتاب الله من شبه فإنما هم فيها عالة على سلفهم من الروافض والمستشرقين، فالروافض يعتقدون وقوع التحريف في القرآن والنقص منه، وهذا أمر مشهور في كثير من كتبهم، حتى ألف أحدهم كتاباً سماه «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»[3] والمستشرقون شككوا في سلامة جمعه وكتابته وتتبعوا المتشابه من الآثار، كما استفادوا من شبه

(١) انظر المصاحف المنسوبة للصحابة رضي الله عنهم ص ٣٤٥-٤٥٢.
(٢) البرهان للزركشي ص ٢٣٩-٢٤٠.
(٣) انظر الشيعة وتحريف القرآن ص ٥٧.

الرافضة في ذلك ، ويعد كتاب «تاريخ القرآن» للمستشرق «نولد كه» من أشهر الكتب التي يرجع إليها المشككون في حفظ القرآن من العلمانيين وأضرابهم لاسيما محمد أركون الذي أكثر من النقل عنه، فهم في الحقيقة يجترون شبهاً أثارها غيرهم، ودحضها علماء الأمة وحماة الدين، وقد قالت عائشة رضي الله عنها: تلا رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ (آل عمران: ٧) إلى قوله: ﴿**رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ**﴾، قالت: قال رسول الله: (فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم)[1].

رابعاً: أن هؤلاء المرتابين أرادوا أن ينقدوا القرآن الكريم كما تم نقد التوراة والإنجيل، وزعموا أن التحريف يمكن أن يقع في القرآن كما وقع في التوراة والإنجيل، ولم يلتفتوا إلى الفروق بينهما، والتي من أهمها أن الله تعالى تكفل بحفظ هذا القرآن بينما وكل حفظ التوراة إلى أهلها كما قال تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾ (المائدة: ٤٤)، قال الإمام الشنقيطي: «إنهم لم يمتثلوا الأمر ولم يحفظوا ما استحفظوه، بل حرفوه وبدلوه عمداً كقوله: ﴿**مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ**

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن-سورة آل عمران ٥/ ١٦٦، ومسلم في كتاب العلم رقم (١).

﴿وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (النساء: ٤٦)، إلى أن قال: «إن الله استحفظهم التوراة واستودعهم إياها، فخانوا الأمانة ولم يحفظوها، بل ضيعوها عمداً، والقرآن العظيم لم يكل الله حفظه إلى أحد حتى يمكنه تضييعه، بل تولى حفظه جل وعلا بنفسه الكريمة المقدسة كما أوضحه بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: ٩)، وقوله: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (فصلت: ٤٢).

المبحث الثاني
أثر الانحراف الفكري في التشكيك في السنة النبوية

السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر الإسلام، وقد وجه المنحرفون سهامهم للطعن فيها بأساليب متنوعة وبدرجات متفاوتة فهم تارة يشككون في مشروعية أصل تدوين السنة النبوية واعتمادها، وتارة يشككون في موثوقية ضبط الرواة لها باعتبار تأخر تدوينها، وتارة يطعنون في معايير أئمة الحديث وشروطهم لقبول الرواية والرواة، وتارة بخلخلة الثقة فيما توارثه المسلمون وتواتر لديهم من مرويات صحيحة بزعم مخالفتها للعقل أو مصادمتها لمعايير العلم أو لمناهج البحث الحديثة أو لظاهر القرآن.. وتارة بالزعم بأن الحوادث السياسية والاجتماعية هي المؤثرة في التدوين وصياغة الأحاديث... الخ، وهذه التشكيكات الإلحادية في السنة النبوية وإن كانت أصولها قديمة، إلا أنها تتجدد بصور متنوعة، وبخطابات معاصرة على أيدي الحاقدين من المستشرقين، وأتباع الفرق المتطرفة الضالة، والشواذ من الملاحدة، والمغرورين من المنتسبين للإسلام، الذي يخدعون الجهلة من أبناء الإسلام بما يثيرونه من شبهات، ويطرحونه من تساؤلات غير بريئة.

وسنذكر هنا نقولا من أقوال بعض أولئك المنحرفين التي يطعنون من خلالها في السنة النبوية، ويشككون في صحتها ومصدريتها، فمن ذلك قول محمد أركون: «لا يوجد في الحالة الراهنة للأمور أية مشروعية روحية أو أي معيار موضوعي أو أي مؤلف ضخم يتيح لنا أن نحدد بشكل مفهوم الإسلام الصحيح...

لقد تعرض الحديث النبوي لعملية الانتقاء والاختيار والحذف التعسفية التي فرضت في ظل الأمويين وأوائل العباسيين أثناء تشكيل المجموعات النصية لـ«كتب الحديث» المدعوة بالصحيحة.

لقد حدثت عملية الانتقاء والتصفية هذه لأسباب لغوية وأدبية وتيولوجية وتاريخية، سوف يكون مفيدا أكثر لو أننا نذهب في التحليل والتحري إلى أبعد من ذلك لكي يشمل الاحتياجات التي أثيرت بخصوص تشكيل النص القرآني»[1] ويقول محمد عابد الجابري بعد أن ذكر جملة من الأحاديث الصحيحة كحديث: (بدأ الإسلام غريبا، وسيعود غريبا كما بدأ)[2]، وحديث: (خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)[3].

قال: «ومن السهل أن يشكك الإنسان في صحة مثل هذه الأحاديث التي تشم فيها بوضوح رائحة السياسة. وبالنسبة إلي شخصيا إن مثل هذه الأحاديث يجب وضعها بين قوسين، أعني تجنب أخذها بعين الاعتبار؛ لأن القرآن لا يشهد لها بالصحة، فالاتجاه القرآني غير، واتجاهها غير، ومع ذلك فثمة حقيقة لا ينبغي إغفالها وهي أن هذه الأحاديث تعبر عن حالة الإحباط التي أصابت المسلمين بعدما عانوه من «الفتنة الكبرى» وما شاهدوه منها وما سمعوه عنها...»[4].ويقرر في موطن آخر بأن صحة مضمون النص الشرعي مشروطة بمطابقته لقوانين الطبيعة وظواهر الاجتماع[5].

ونجد إدريس هاني يسخر من جهود العلماء في تقييد علم الجرح والتعديل الذي يبنى عليه معرفة صحة السند وعلله، «ويرى أن المعيار الصحيح لمعرفة الصحيح من السنة النبوية هو بعرضه على القرآن حيث يتم نقد المتن من خلال مدى موافقته للقرآن، وهو في هذا السياق يقرر عدم رفض أي رواية لأجل سندها حتى ولو جاءت عن مسيلمة الكذاب»[6].

---

(١) تاريخية الفكر الإسلامي ص١٤٦.
(٢) رواه مسلم في كتاب الإيمان برقم٣٧٢.
(٣) رواه البخاري برقم٢٦٥١، ومسلم برقم٦٤٧٣.
(٤) في نقد الحاجة إلى الإصلاح للجابري ص ٢٥-٢٦.
(٥) انظر حوارات الشرق والغرب ص ٦٩.
(٦) انظر: الإسلام والحداثة لإدريس هاني ص ٢٢١-٢٢٤.

ويشكك جمال البنا في دقة توثيق السنة النبوية قائلا: «فلو قال قائل إن أسلوب التناقل الشفهي طوال مائة عام قبل التدوين أسلوب لا يتوفر فيه التوثيق والتحرير والإشهاد الذي تثبت به الحقوق، وبالتالي فلا يعول عليه، لكان له سند قوي لا من طبائع الأمور، ولكن أيضا من موجبات القرآن الذي اشترط التوثيق والشهود لإثبات الحق، ولعله كان يستطيع أن يستشهد بالأحاديث المتواترة.. والتي يعتبرونها مؤكدة ويلحقونها بالقرآن.

هذه الأحاديث تكاد معظمها تكون مؤتفكات وأساطير فبعضها عن شق صدر الرسول، وعن معجزاته وعن المهدي وعن الدجال..الخ»[1] ويقول: «والحقيقة أن المحدثين كانوا أسرى الإسناد الذي ملك قلوبهم وغيب عقولهم فأصبحوا تبعا له، وفي ضوء ذلك نفهم قبول المحدثين لأحاديث لا ريب فيها أنها دست على النبي لأنها تمسه، ومع ذلك دافع عنها المحدثون دفاعا حارا.. فتقبلوا أن يسحر الرسول حتى لا يدري ما يقول....»[2]

ونجد هذا التشكيك في التدوين عند عبد المجيد الشرفي حيث قال عندما ذكر عدد الأحاديث التي رواها الإمام أحمد في مسنده: «ألا تكفي هذه الأرقام وحدها للشك في صحة ما ينسب إلى النبي، وكلها روايات آحاد؟ فلقد تفاقم الوضع إلى حد لا ينفع فيه مجرد التحري الذي قام به البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب المجاميع في القرن الثالث الهجري»[3].ويقول بسام الجمل: «إن قبول الأحاديث الصحيحة على علاتها لدى أهل السنة يحوج الدارس المعاصر إلى إعادة النظر في هذا الموقف استنادا إلى ثلاثة اعتبارات مهمة هي:

أولاً: عدم اكتراث علماء الحديث السنيين بأهمية الفارق الزمني بين تلفظ الرسول بالأقوال المنسوبة إليه – على افتراض أنه تلفظ بها فعلا – وتدوينها في

(١) الإسلام كما تقدمه دعوة الإحياء الإسلامي ص ٨٢.
(٢) المرجع السابق ص٨٩.
(٣) الإسلام بين الرسالة والتاريخ ص١٥٩-١٦٠.

آخر القرن الأول وبداية القرن الثاني للهجرة. ويناهز هذا الفارق قرنا من الزمان. ولا شك في أن تقلب الأحاديث بين الرواة وسفرها بين الأمصار لا يضمن لها الصحة بإطلاق...

ثانياً: اعتقاد علماء أهل السنة أن الأحاديث وصلتهم على هيأتها الأصلية مثلما تلفظ بها الرسول أول مرة..

ثالثاً: تضخم عدد الأحاديث النبوية بشكل لافت للانتباه كلما تأخرنا في الزمان. وهذا ما يستدعي البحث المعمق في دواعي هذا التضخم الضمنية والصريحة...»[1].

ويستعرض المدعو «حسن الصباغ» في كتابه «صحيح البخاري رؤية معاصرة في بعض نصوصه» عدداً من أحاديث البخاري مشككاً فيها، ونافياً صحة نسبتها للرسول حتى لو كان السند صحيحاً، وفي الجانب الآخر يخطئ النبي في بعض أقواله وفي هذا يقول: «لا بد من دراسة هذه الأصول في ضوء التقدم العظيم في مختلف العلوم الإنسانية والتقنية والعلمية، ثم تحييد ذلك وترك كل ما أدى إلى تمزيق وتفريق وانحطاط وتخلف هذه الأمة حتى لو كان النص صحيح السند، فالنبي قبل كل شيء هو بشر وإنسان ﴿**فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا**﴾ (الكهف: ١١)، وبالتالي يمكن أن يعتريه كل ما يعتري الإنسان من خطأ، ونسيان وتعب ومحدودية»[2].

وبالنظر فيما سطره الصباغ في كتابه المذكور يدرك القارئ غرور مؤلفه الذي اعتقد أنه أتى بإنجاز غير مسبوق، وحاول نزع القداسة عن الحديث النبوي، والتكذيب بعدد مما تلقته الأمة بالقبول من أحاديث البخاري بشبه واهية يمكن إجمال دوافعها ومسبباتها فيما يلي:

١ - مخالفتها لعقل المؤلف وهواه وفهمه السقيم.

---

(١) الإسلام السني للجمل ص ٥٣-٥٤.

(٢) صحيح البخاري رؤية معاصرة في بعض نصوصه ص١١.

٢- عدم توافقها مع مبادئ العلمانية.
٣- عدم التسليم للغيبيات.
٤- عدم التسليم لمطلق قدرة الله تعالى.
٥- الاعتراض على حكم الله تعالى وأمره وقضائه.
٦- سوء الظن بالرسول وعدم التقدير والتأدب والتسليم لأقواله وأوامره وأخباره التي وصل بالمؤلف إلى أن يصفها بالذكورية.
٧- سوء الظن بالصحابة.
٨- التعالم وعدم الرجوع لما سطره العلماء الراسخون في الإجابة عن الإشكالات التي ترد على بعض الأفهام تجاه بعض الأحاديث النبوية[١].

وينعى نضال الصالح على أهل السنة تعظيمهم لأحاديث الصحيحين قائلا: «أصبحت الصحاح كصحيح البخاري ومسلم وغيرهما كتبا مقدسة، مع أنها مليئة بالأحاديث التي دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة وهناك أحاديث يناقض متنها معاني القرآن الكريم، بل وتناقض المبادئ الأساسية لتعاليم الخالق في كتابه العزيز...»[٢].

ويتساءل مستنكرا إصرار الخطاب الديني «على أن الأحاديث الواردة في صحيحي البخاري ومسلم وغيرهما من الصحاح تفيد حصول العلم القطعي بثبوتها مع أنه ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن في صحيح البخاري ومسلم أحاديث لا يمكن التسليم بصحة صدورها عن النبي؛ لأن متنها مناقض للقرآن، أو مخالف لحقائق التاريخ، أو معارض لثوابت العقل، ولأن الحصانة التي منحت للبخاري ومسلم لا دليل عليها»[٣].ويقول محمد حمزة: «إن العلماء المسلمين لم يتصدوا لقضية صحة الأخبار والمنقول على نحو منهجي منظم، ولعله من الإجحاف بحق

(١) انظر المصدر السابق ص ١٢٧-٢٠٧.
(٢) هموم مسلم لنضال الصالح ص ١١٠.
(٣) المرجع السابق ١١٠.

هؤلاء أن نتوقع منهم تصديا كهذا. فأية معالجة وجدت لقضايا الصحة تمت في ضوء المتطلبات العلمية للعصور التي عاشوا فيها»[1].

ويرى المدعو «ابن قرناس» بأن كتب الحديث تحوي الأمثال والحكم الجاهلية، وإسرائيليات يتداولها أهل الكتاب بينهم، وقصص من التراث المندائي والمجوسي والهندي والإغريقي، ومن كل تراث، كما يرى أن نص الحديث الواحد قد دخله الحذف والإضافة والتعديل والتبديل[2]، ويقول: «وأي حديث ورد في كتب الحديث يمكن أن نجد حديثاً آخر يناقضه في نفس الكتاب، وكلا الحديثين المتضادين ينسب للرسول»[3]، ثم استعرض عددا من الأحاديث في صحيح البخاري واستشكلها وخلص إلى تكذيبها وامتناع نسبتها إلى الرسول ، ولم يكلف نفسه الرجوع إلى كلام العلماء في بيان معناها وحلِّ مشكلها، مما يظهر جهله وكبره وهواه وعدم إيمانه بالغيب.

وفي موضوع حجية السنة النبوية فإن من أشهر منكري الاحتجاج بها من المعاصرين المدعو أحمد صبحي منصور الذي يقول: «وحتى لا يقول قائل إن الرسول محمد عليه السلام قد مات وترك لنا غير القرآن كلاما يحتكم إليه فإن القرآن الكريم أوضح لنا أن الرسول كان في حكمه ينطق بالقرآن وحده.

وبعد موت النبي وغيابه عنا فإن القرآن لا يزال بيننا لمن أراد الهدى والاحتكام إليه...»[4] ويقول نافيا أحقية النبي بالبيان والاجتهاد والتشريع: «إن صاحب الشرع هو رب العزة تعالى، أما الرسول فهو الذي يبلغ ذلك الوحي كما هو..

ولو كان للنبي حق الشرح والاجتهاد، لأصبح للدين مصدران وكان لابد حينئذ أن يحظى ذلك المصدر الثاني بحفظ الله شأنه شأن المصدر الأول، ولكن

(١) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي ٢٢٨-٢٢٩.
(٢) انظر الحديث والقرآن لابن قرناس ص٧-٨.
(٣) المرجع السابق ص١٠.
(٤) القرآن وكفى،لأحمد منصور ص٦٠.

ذلك لم يحدث لأنه ومنذ البداية فإن التبليغ هو مسئولية الرسول، وليس الاجتهاد من مسئولياته»[1].

وينتهي إلى القول: بأن «النبي أتانا بالقرآن ونهانا عن غيره، وأن كبار الصحابة ساروا على نهجه في التمسك بالقرآن وحده، وأن تدوين تلك الأحاديث المنسوبة للنبي كان ولا يزال معصية للنبي ومخالفة لأمره حسب ما يرددون هم في كتبهم.... إن الذي نعتقده أن النبي عليه السلام قد بلغ الرسالة بأكملها وهي القرآن، ونهى عن كتابة غيره، أما تلك الأحاديث فهي تمثل واقع المسلمين وعقائدهم.. وتمثل في النهاية تلك الفجوة الهائلة بين الإسلام وبين المسلمين»[2]..

وعلى نفس المنهج سار إسماعيل أدهم حيث قال: «إن القرآن هو المصدر الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه والاستدلال بآياته على وقائع التاريخ»[3].

ويقرب من هؤلاء جمال البنا الذي توصل إلى أن علة ما جاء في بعض الأحاديث من نهي النبي عن الكتابة عنه أنه لم يشأ أن تكون لأحاديثه التفصيلية صفة التأبيد والدوام.

وفي هذا يقول: «والدلالة التي يوحي بها رفض الرسول تدوين كلامه هو أنه لم يشأ لكلامه أن يكون له صفة التأبيد القرآني، لأنه وهو الرسول الأمين يعلم أن القرآن لم يشأ لهذه التفاصيل التأبيد. وليس معنى هذا أنه لا يؤخذ بالسنة، فلم يكن هناك من هو أحرص من الخلفاء الراشدين على تطبيق السنة فيما لم يجدوه في القرآن، ولكن معناه أن السنة تطبق ما ظلت صالحة، كما كان الحال في القرون التي تلت المرحلة النبوية فإذا أظهر التطور في بعض ما جاءت به قصورا، فعندئذ يعاد إلى القرآن لاستلهام الحل من روحه وجوهره»[4].

---

(١) المرجع السابق ص٧٧.

(٢) المرجع السابق ص ٩٩-١٠٠.

(٣) المؤلفات الكاملة ٣/ ٨١، عن الحديث النبوي ومكانته ص ٣٢٦.

(٤) الحجاب لجمال البنا ص٧٥.

ويشكك محمد الشرفي في ثبوت السنة النبوية وينتهي إلى أن مجموع الأحاديث النبوية يمكن أن تكون أداة صالحة لفهم الدين من حيث هو أمر روحي ميتافيزقي واستكناها للغيب وما وراء المادة.. وأن تكون موجهة للأخلاق، ولكن لا يمكن أن تصلح مورداً للقانون؛ لأن أهل القانون محتاجون إلى نصوص ثابتة صحيحة دقيقة لبناء نظرياتهم.. إن القرآن وحده هو المصدر الذي لا يتطرق الشك إلى دقة نصه ولا إلى صحة نقله»[1].

وينكر المدعو «ابن قرناس» حجية السنة النبوية ويدعو للاكتفاء بالقرآن، ويزعم أن الرسول لم يحتج أن يدعم دعوته بغير القرآن، وأنه لا يستطيع أن يشرع بغير ما قال به القرآن، ولو كان الرسول يشرع للناس بغير ما في القرآن للزم بقاؤه حياً لكل العصور، حتى يتمكن الناس من سؤاله عما يظنون ألا حكم له في القرآن.

ثم يقرر «ابن قرناس» أن «كل من يظن أن القرآن لا يفي بتشريعات الله، وأنه يحتاج إلى نصوص أخرى لإكمال دينه فقد انسلخ من الدين وغوى، وكل من أحدث تشريعاً لا وجود له في القرآن فقد نصب نفسه مشرعاً مع الله وشريكاً له في دينه، واتباع ما يقوله محمد من غير القرآن يعني أننا عبدناه من دون الله»[2].

ويطرح المدعو زكريا أوزون عدة تساؤلات في مقدمة كتابه: «جناية البخاري» ويخلص منها إلى الإجابات التالية:

- الحديث النبوي ليس وحياً منزلاً، ولو كان كذلك لأصبح متنه قرآناً يقرؤه المسلم عند أدائه فروض الصلاة.

- أغلب الحديث النبوي ليس مصدر تشريع؛ لأن معظم ما وصلنا عن طريقه لم ينفرد به النبي عن غيره من الناس... فلا يؤخذ عنه سوى الصلاة والزكاة، وقد

(١) الإسلام والحرية ص١٠٦-١٠٧.

(٢) انظر الحديث والقرآن لابن قرناس ص ١٣-٢٢.

حصلنا عليهما من طريق السنة الفعلية المتواترة لا السنة القولية، فرسالة النبي هي القرآن، ولذا جاء النهي عن كتابة حديثه.

وبناء على ما سبق فالحديث النبوي ليس مقدساً ولا يفسر القرآن ولا تتوافق معظم الأحاديث النبوية التي تتطرق للأمور الكونية مع الثوابت والمعطيات العلمية، الصحابة الذين نقلوا الأحاديث ليس كلهم عدولاً.

وإنما نأخذ من الأحاديث الحكمة والموعظة التي يمكن أن يتقبلها كل إنسان على أرض المعمورة.. أما الأحاديث التي تعارض العلم والمنطق والذوق السليم فنتركها دون حرج[1].

وأقوال هؤلاء المنحرفين في هذا المجال كثيرة مشهورة. والمقصود الإشارة إلى بعض آثار الانحرافات الفكرية والعقائدية فيما يتعلق بالسنة النبوية.

ولا شك في بطلان ما تواطأ عليه منكرو حجية السنة النبوية، من دعوتهم للاكتفاء بالقرآن الكريم؛ لأن في ذلك رداً لأكثر أحكام الإسلام التي جاءت مفصلة في السنة النبوية، ومن المعلوم بأن ردَّ سنة الرسول ضلال عظيم وانحراف عن الدين، وقد أمر الله تعالى في كتابه بطاعة رسوله والأخذ عنه، كما قال عز وجل: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾ (الحشر: ٧)، وقال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ (٢٠) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ (٢١)**﴾ (الأنفال)، وقال تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا**﴾ (الأحزاب: ٣٦)، وقال تعالى: ﴿**وَأَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ**﴾ (التغابن: ١٢)، وقال تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾ (النساء: ٦٥).

---

(١) انظر جناية البخاري لزكريا أوزون ص١٣-٢٧.

وقد حذر الرسول الكريم صلوات ربي وسلامه عليه من هذا المسخ من الناس ومن هذه النابتة الخبيثة فقال: (لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به، ونهيت عنه، فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه)[1].

وفي الحديث الآخر: (ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله)[2] وقد ظهرت بوادر هذا الاتجاه في عصر الصحابة رضي الله عنهم وقاموا بالرد عليه، وبيان انحرافه كما روى الحاكم عن الحسن: (بينما عمران بن حصين يحدث عن سنة نبينا إذ قال له رجل: يا أبا نجيد، حدثنا بالقرآن، فقال له عمران: أنت وأصحابك يقرؤون القرآن، أكنت محدثي عن الصلاة وما فيها وحدودها؟ أكنت محدثي عن الزكاة في الذهب والإبل والبقر وأصناف المال؟ ولكن قد شهدت وغبت أنت، ثم قال: فرض علينا رسول الله في الزكاة كذا وكذا، فقال الرجل: أحييتني أحياك الله، قال الحسن فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين)[3].

كما كان للتابعين جهود في التحذير من هذه النابتة، وقد قال أبو أيوب السختياني: «وإذا حدثت الرجل بالسنة قال: دعنا من هذا وحدثنا من القرآن، فاعلم أنه ضال مضل»[4] ومن أوائل من رد على منكري الأخذ بالسنة النبوية الإمام الشافعي – رحمه الله –، ومما سطره في ذلك قوله: «وما سن رسول الله فيما ليس لله فيه حكم، فبحكم الله سنة، وكذلك أخبرنا الله في قوله: ﴿**وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ**

(١) رواه أحمد برقم ٢٣٨٧٦، وأبو داود ٤٦٠٥، والترمذي ٢٦٦٣ وقال حسن صحيح، والحاكم ١/ ١٠٨ وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) رواه أحمد ١٧١٩٤، والترمذي ٢٦٦٤، وحسنه، ورواه الحاكم ١/ ١٠٩.

(٣) رواه الحاكم في مستدركه١/ ١٠٩-١١٠.

(٤) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية ص١٦.

﴿نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٥٢) صِرَاطِ اللهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ (٥٣)﴾ (الشورى: ٥٢-٥٣)، وقد سن رسول الله مع كتاب الله، وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب وكل ما سن فقد ألزمنا الله اتباعه، وجعل في اتباعه طاعته، وفي العنود عن اتباعها معصيته التي لم يعذر بها خلقاً»[1] وجاء عن الشافعي أنه روى حديثاً وصححه فقال له قائل: أتقول بهذا يا أبا عبد الله؟ فاضطرب وقال: «يا هذا أرأيتني نصرانياً؟ أرأيتني خارجاً من كنيسة؟ أرأيت وسطي زناراً؟ أروي حديثاً عن رسول الله ولا أقول به»[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -: «وقد أمر بطاعة الرسول في نحو أربعين موضعاً - وذكر عدداً من الآيات في ذلك ثم قال -: فهذه النصوص توجب اتباع الرسول وإن لم نجد ما قال منصوصاً بعينه في الكتاب، كما أن تلك الآيات توجب اتباع الكتاب، وإن لم نجد في الكتاب منصوصاً بعينه في حديث عن الرسول غير الكتاب، فعلينا أن نتبع الكتاب، وعلينا أن نتبع الرسول، واتباع أحدهما هو اتباع الآخر، فإن الرسول بلغ الكتاب، والكتاب أمر بطاعة الرسول، ولا يختلف الكتاب والرسول ألبتة، كما لا يخالف الكتاب بعضه بعضا..»[3] فالسنة وحي كما أن القرآن وحي، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (٤)﴾ (النجم ٣-٤)، وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ (النساء: ١١٣)، ولهذا قال حسان بن عطية: (كان جبريل ينزل على رسول الله بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن، ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن)[4].

---

(١) الرسالة ص٨٨.

(٢) رواه أبو نعيم في الحلية ٩/ ١٠٦.

(٣) مجموع الفتاوى ١٩/ ٨٣-٨٤.

(٤) رواه الدارمي ١/ ١١٧ وصححه ابن حجر في الفتح ١٣/ ٣٦١.

وقد بين الإمام ابن القيم - رحمه الله - أحوال السنة مع القرآن فقال: «والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها.

الثاني: أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له.

ثالثاً: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو محرمة لما سكت عن تحريمه ولا تخرج عن هذه الأقسام. فلا تعارض القرآن بوجه ما، فما كان منها زائداً على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقديماً لها على كتاب الله، بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان رسول الله لا يطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معنى، وسقطت طاعته المختصة به، وإنه إذا لم تجب إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه لم يكن له طاعة خاصة تختص به، وقال الله تعالى: ﴿**مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا**﴾ (النساء: ٨٠)، وكيف يمكن أحداً من أهل العلم أن لا يقبل حديثاً زائدا على كتاب الله، فلا يقبل حديث تحريم المرأة على عمتها ولا على خالتها، ولا حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم من النسب...»[1]، والمقصود أن رد سنة الرسول والدعوة إلى الاكتفاء بالقرآن ضلال وهلكة وزندقة كما تواترت بذلك دلائل الكتاب والسنة والآثار عند علماء الأمة[2]. يقول الإمام محمد نصر المروزي: فكيف يكون به مؤمناً من يرد عليه السنة الثابتة المعروفة برأيه أو برأي أحد من الناس بعده تعمداً لذلك، أو شكاً فيها، أو إنكاراً لها حين لم توافق هواه؟! ثم يزعم أنه مؤمن عند الله.. أو كيف يكون مؤمناً من يأتيه الخبر الثابت عن رسول الله أنه أمر بكذا، أو نهى عن كذا، فيقول: قال أبو فلان كذا، خلافاً على رسول الله ، ورداً لسنته؟ أم كيف يكون مؤمناً من تعرض سنته على رأيه، فما

---

(١) إعلام الموقعين ٢/ ٣٢٣.

(٢) انظر تحذير أهل الإسلام من معارضة السنة بالقرآن ٩٩-١٠٥.

وافقه منها قبل، وما لم يوافقه منها احتال لردها، ألا ينظر الشقي على من اجترأ، وبين يدي من تقدم؟ قال الله تبارك وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (١) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ (٢)**﴾ (الحجرات)[1].

ولا يجوز أن يجعل الإيمان بالنص الشرعي سواء كان قرآنا أو سنة نبوية موقوفا على تصديق العقل القاصر له ولا تأييد العلم البشري لمضمونه. بل يجب الإيمان به مطلقا، لأن ذلك داخل في موجبات الاستسلام والرضا بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد ﷺ نبيا ورسولا، كما لا يجوز ولا يصح شرعا ولا واقعا التشكيك في نقل السنة النبوية، التي يعد حفظها من حفظ القرآن كونها بيانا له، وتفصيلا لمجمله، إضافة إلى ما اشتملت عليه من أحكام زائدة كما سبق.

وقد بذل أئمة الحديث جهودا جبارة في حفظ السنة النبوية وتنقيتها مما يشوبها من محاولات الوضع والتحريف، حتى ميزوا بين الرواة في عدالتهم وفي ضبطهم، كما تكلموا في علل المتن والإسناد ووضعوا المعايير الدقيقة في ذلك بما يعد بحق مفخرة للمسلمين في رسم منهج التحري في تلقي الأخبار بما لا يوجد عند أمة ولا دين ولا مذهب ولا منهج آخر.

(١) تعظيم قدر الصلاة للمروزي ٢/ ٦٥٨-٦٥٩.

أبيض

المبحث الثالث
أثر الانحراف الفكري في التشكيك في العقيدة الإسلامية

لقد كان للانحراف الفكري آثار خطيرة وعظيمة على العقيدة الإسلامية قد تبلغ إلى الإلحاد المتمثل في إنكار وجود الله تعالى وإنكار الرسالة والبعث والخروج عن الدين بشكل صريح. وقد يوقع صاحبه في دوامة الشكوك، والحيرة، وتتبع المتشابه، ومتابعة الشاذ من الأقوال والمذاهب، والإعجاب بأعلام الانحراف والزندقة.

وفي رأيي فإن من أهم وأخطر بوابات الانحراف في مجال الاعتقاد عدم الإيمان بالغيب، ذلك أن تبني الشخص للفلسفات الوضعية المادية الإلحادية تجعله يتنكر للغيبيات التي لا يدركها بحسه، فيكون من آثار ذلك عدم الإيمان بالله تعالى وملائكته واليوم الآخر ولا بشيء مما جاء ذكره في القرآن أو السنة النبوية مما كان وما سيكون.

وقد كثرت مظاهر الانحراف الفكري في هذا الحقل في العصور المتأخرة بفعل الحضارة المادية والفلسفات الإلحادية، ولعلي أشير هنا إلى بعض النقول من أعلام معروفين لهم حضور وتأثير في كثير من الأوساط الثقافية والمنتديات الفكرية.

فهذا حسن حنفي يقول: «إذا كانت البداية العلمية للغير تعني البدء بالواقع واعتباره المصدر الأول والأخير لكل فكر، فإن القيم القديمة التي حواها التراث جزء من هذا الواقع، فنحن مثلا نئن تحت الإيمان بالقضاء والقدر الموروث من أهل السلف، ونفسر هزيمتنا بأنه «لا يغني حذر من قدر»... كما نرهن عقولنا بالتشبيه والتشخيص سواء في الأوليات - أي العقليات - مثل وجود حقيقة أولى

أو أفكار عامة أو في الأخرويات فيما يتعلق بنهاية العالم.... كما أننا نلحق عقولنا بالنصوص، ونقع في التأويلات ونقطع الصلة بين العقل والتحليل المباشر للواقع باعتباره مصدر النص، ونقبل الإمام بالتعيين، ونطيع له خاضعين ضعفاء خانعين، ثم ننتقي من التراث ما يدعم هذا الوضع...»[1]. ويفسر حسن حنفي الشهادتين بقوله: «في حقيقة الأمر وطبقاً لمقتضيات العصر... لا تعني الشهادة التلفظ بهما أو كتابتهما، إنما تعني الشهادة على العصر... ليست الشهادتان إذن إعلاناً لفظياً عن الألوهية والنبوة، بل الشهادة النظرية، والشهادة العملية على قضايا العصر وحوادث التاريخ»[2] ويشطح حسن حنفي في نظرته التطويرية للعقائد وعدم إعطائها معان مطلقة صادقة فيجعل الإلحاد إيمانا وذلك حين يقول: «إن مقولتي الإلحاد والإيمان مقولتان نظريتان لا تعبران عن شيء واقعي، لأن ما يظنه البعض على أنه إلحاد قد يكون هو جوهر الإيمان، وما يظنه البعض الآخر على أنه إيمان قد يكون هو الإلحاد بعينه بالإضافة إلى أن مقولات الإلحاد والعلمانية التي نشأت في حضارات أخرى ورفضها تراثنا القديم، وبعض الحركات الإصلاحية الحديثة هي في صميمها التجديد الذي هو مضمون تراثنا القديم: فمعنى الإلحاد في الحضارة الغربية يعني إيمان في تراثنا القديم «ثم يقرر بأنه» ليس للعقائد صدق داخلي في ذاته بل صدقها هو مدى أثرها في الحياة وتغييرها للواقع، فالعقائد هي موجهات للسلوك وبواعث عليه لا أكثر»[3]. ويصل إلى أن «الإلحاد هو المعنى الأصلي للإيمان لا المعنى المضاد له» وإلى أن «العلمانية هي أساس الوحي» فالوحي علماني في جوهره، والدينية طارئة عليه من صنع التاريخ»[4].

---

(١) التراث والتجديد ص١٦.

(٢) من العقيدة إلى الثورة ١/ ١٧، عن العلمانيون والقرآن الكريم ص٨٣٣.

(٣) التراث والتجديد ص ٦٦.

(٤) المرجع السابق ص ٦٢-٦٣.

ويقول نصر حامد أبو زيد: «السحر والحسد والجن والشياطين، مفردات في بنية ذهنية ترتبط بمرحلة محددة من تطور الوعي الإنساني»[1].

ويحاول عبد المجيد الشرفي نزع الإيمان بالغيب، بالتشكيك في بعض الغيبيات واعتقاد كونها رموزا وأمثالا فيطرح قراءة تبحث في روح النص ومغزاه ومقصده دون الوقوف عند حرفيته، ويجعل ضمير المسلم هو الحكم الأول والأخير في مدى الاستجابة للتوجيه الإلهي فيقول: «ومما لا شك فيه أن هذا المنهج في القراءة هو الكفيل بالحفاظ على مصداقية رسالة الإسلام على اختلاف أوضاع المسلمين، واعتبارا للغاية الكامنة وراء حديث القرآن عن آدم وحواء وعن إبليس والجن والشياطين والملائكة وعن معجزات الأنبياء، لا يضير المؤمن أن يرى في كل هذا الذي ينتمي إلى الذهنية الميثية رموزا وأمثالاً لا حقائق تاريخية»[2]. وهذه تشبه مقوله طه حسين في التشكيك في وجود نبي الله إبراهيم وإسماعيل حيث قال طه حسين: «للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل، وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضا، ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي، فضلا عن إثبات هذه القصة التي تحدثنا بهجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكة...»[3] إن هذه الأقوال السابقة ونحوها تعكس الأزمة التي يعيشها أولئك والحيرة والريب تجاه قضايا الاعتقاد التي مبناها على الإيمان والتسليم والخضوع والانقياد لما جاءت به النصوص الشرعية من أصول دينية ومعتقدات غيبية تصدق بها القلوب السليمة، وتسلم لها العقول الصحيحة، ولهذا كان من أهم ما يجب أن يؤسس عليه التعليم وينشأ عليه المسلم اليقين المطلق والإيمان العميق الراسخ بالغيب وبكل ما تضمنته النصوص الشرعية من أخبار ومعتقدات، فإن هذا من أسباب الهداية والفلاح كما قال الله تعالى: ﴿**الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ**

(١) نقد الخطاب الديني ص ٢١٢.

(٢) الإسلام بين الرسالة والتاريخ ص ٦١.

(٣) في الشعر الجاهلي لطه حسين ص ٢٦.

فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (٢) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (٣) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (٤) أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٥)﴾ (البقرة).

المبحث الرابع
أثر الانحراف الفكري
في التشكيك في الأحكام الشرعية

لم تسلم الأحكام الشرعية من آثار الانحرافات الفكرية، فمن زاغ قلبه وفسد إيمانه وانحرف فكره لم يكن لديه ما يمنعه من السخرية بأحكام الشريعة وحدودها والدعوة إلى إبطالها وتحريف حقيقتها .

وفي العصر الحاضر وجدنا من يشكك في الصلوات الخمس سواء في عددها أو كيفيتها، ومنهم على سبيل المثال عبد المجيد الشرفي الذي يرى أنه لا يلزم جميع المسلمين القيام بأعداد الصلوات وكيفياتها في كل زمان ومكان على نحو ما توارثوه مما جاءت به السنة النبوية، فيقول: «إذا غضضنا النظر عن الإنتاج الفقهي الضخم الذي استنفذ طاقة أجيال وأجيال من العلماء، وعدنا إلى ما في القرآن من حث متواصل على الصلاة للاحظنا أنه تعمد عدم التنصيص على عدد الصلوات وكيفياتها، بدءا بالنية والطهارة والوضوء إلى الإقامة بالتكبير وقراءة الفاتحة وسورة أو آية أو مجموعة آيات والركوع والسجود والتحية، مع اختلاف عدد الركعات من صلاة إلى أخرى وتفاوت بين ما ينبغي على الإمام وما ينبغي على المأموم في حالة الصلاة جماعة.. الخ ومن الواضح أن الأخبار المروية عن ظروف تحديد الصلوات المفروضة عند المعراج وتلك المساومة الشهيرة إلى تخفيض عددها من خمسين صلاة في اليوم إلى خمس، إنما تنتمي إلى الذهنية الأسطورية وليست جديرة بأية ثقة، والمهم أن النبي كان يؤدي صلاته على نحو معين فكان المسلمون يقتدون به، إلا أن ذلك لا يعني أن المسلمين مضطرون في كل الأماكن والأزمنة والظروف للالتزام بذلك النحو..»[1].

(١) الإسلام بين الرسالة والتاريخ ص ٦١-٦٣.

وفي شعيرة الحج يسخر كثير من أولئك المنحرفين مما اشتمل عليه من مناسك وكيفيات، ويقرر محمد أركون أنه ليس من الضروري أن يقام الحج بطقوسه المعروفة إذ يغني عنه الحج العقلي أو الحج الروحي[1].

ومن آثار الانحرافات الفكرية الدعوة إلى إبطال الحدود الشرعية كرجم الزاني المحصن وقطع يد السارق، وقتل المرتد ونحو ذلك.

فهذا محمد الشرفي يرى أن قطع يد السارق أمر همجي بغيض، وأنه كان مناسباً لوضع الجزيرة العربية زمن الرسول لعدم وجود السجن؛ ولأن القطع على وحشيته يمثل وقاية لما هو أسوأ منه في ظل النزاعات القبلية هناك ويذهب محمد الشرفي إلى أن: «حد الرجم للزاني المحصن ليس له أساس ديني حقيق ويرى العفيف الأخضر التونسي: «أن عقوبة الزنا الدينية من بقايا عصر الحضارات الزراعية البطريركية، وهي عقوبة همجية»[2]، ويقول أيمن عبد الرسول: «إن تشريع عقوبة الردة اعتداء على حق من حقوق الله»[3]، ويقرر بأن أحاديث قتل المرتد مكذوبة على النبي.

وفي مجال قضايا المرأة نجد نصر حامد أبو زيد يحاول إخراجها من دائرة النص الشرعي فيقول: (إن الخطاب الديني يزيف قضية المرأة حين يصر على مناقشتها من خلال مرجعية النصوص، متجاهلا أنها قضية اجتماعية في الأساس..)[4].

وتقول رجاء بن سلامة عن القرآن الكريم: «ولكن لم يعد بالإمكان اعتباره مصدرا للتشريع والاجتهاد في مجال المعاملات والحياة العامة، لم يعد بالإمكان الإبقاء على اللامساواة بين الرجال والنساء، ولم يعد بالإمكان قطع يد السارق

(١) انظر العلمانيون والقرآن الكريم للطعان ص ٨٣٤-٨٣٥.
(٢) انظر: تهافت الأصولية للنابلسي ص ١٣٦.
(٣) في نقد المثقف والسلطة والإرهاب لأيمن عبد الرسول ص ٢٢٤.
(٤) دوائر الخوف لنصر أبو زيد ص ١٢٣.

وقتل المرتد وقتل الزاني المحصن وجلد شارب الخمر»[1]. ويتكلم في هذا السياق كثير من المنحرفين داعين إلى مساواة المرأة بالرجل في الإرث والشهادة والتخلي عن القوامة وترك الحجاب ونحو ذلك من الطروحات المشتملة على مناكفة الشريعة والخروج على أحكامها. والحق أن كل هذه الدعوات المخالفة لشرع الله إنما يتبناها ويدعو إليها أعداء الإسلام والمنافقون ومن أشربت قلوبهم محبة التفسخ والتحلل من قيود الشرع وضوابطه، ومن اختطفت عقولهم وأسرت نفوسهم الفلسفات الأوروبية والمدنية الغربية والشهوات الحيوانية، والله تعالى قد أرسل رسوله وأنزل كتابه ليسعد الناس في دنياهم وأخراهم وليهديهم صراطه المستقيم كما قال تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ**﴾ (الصف: ٩)، وقال تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ**﴾ (الأنبياء: ١٠٧)، وأمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله كما قال سبحانه: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ**﴾ (الأنفال: ٢٠)، وقال تعالى: ﴿**وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا**﴾ (النور: ٥٤)، وقال تعالى: ﴿**قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ (آل عمران: ٣١)، وهؤلاء المنحرفون عن دين الله تعالى المحرفون لشريعته إنما يمثلون حالة الارتياب والزيغ والمرض كما قال الله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آَيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ**﴾ (آل عمران: ٧) الآية وفي الحديث يقول الرسول ﷺ (فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم)[2].

(١) نقد الثوابت لرجاء بن سلامة ص ١١٢.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

أبيض

المبحث الخامس
أثر الإنحراف الفكري على الأمن المجتمعي

المجتمع يتكون من الفرد والأسرة، وإذا انحرف الفرد في فكره ومعتقده ظهرت آثار ذلك على الفرد في نفسه وعلى عموم المجتمع، وتتنوع هذه الآثار في خطورتها وفي عمقها بحسب نوع الانحراف وقدره. ويمكن أن نذكر أهم تلك الآثار بما يلي:

القلق النفسي وفقدان السكينة والطمأنينة، بسبب كثرة الشكوك وعدم اليقين والإحساس بالغربة والشذوذ ومخالفة المجتمع، وعدم الاكتفاء بالمرجعية الشرعية، والخوض في المتشابهات، والتعلق بالفلسفات التي تضل ولا تهدي وتشقي ولا تسعد، ويحسن في هذا السياق ذكر مقولة أبي حامد الغزالي (أكثر الناس شكا عند الموت أهل الكلام) وكان ابن واصل الحموي يقول: (أستلقي على قفاي وأضع الملحفة على نصف وجهي، ثم أذكر المقالات وحجج هؤلاء وهؤلاء واعتراض هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع الفجر ولم يترجح عندي شئ)[1].

وقال الرازي في أبياته المشهورة:

نهاية إقدام العقول عقال ... وأكثر سعي العالمين ضلال

وأرواحنا في وحشة من جسومنا ... وحاصل دنيانا أذى ووبال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا[2]

إنّ الكثير من حالات الكآبة والقلق والأرق والتشاؤم واليأس والإحباط والشعور بالعجز وتأنيب الضمير، والإعراض عن الطعام والهزال والانطواء، هي ثمار للعديد من الانحرافات ، وقد يدفع بعضها إلى التبرم وضيق الصدر بالآخرين، وإلى الملل والسأم السريعين، والميل إلى الأفكار السلبية ومنها الانتحار[3].

---

(١) مجموع الفتاوى ٤/ ٢٧-٢٨.

(٢) درء التعارض ١/ ١٦٠.

(٣) انظر موقع البلاغ.

١- الحقد على المجتمع، وكثرة نقده، وتغليب النظرة التشاؤمية تجاهه،لا سيما إذا كان الفرد يعيش في بيئة محافظة حيث يشعر بشدة الاغتراب، ولا يتمكن من إظهار انحرافاته إلا في دوائر ضيقة.

٢- الميل إلى التحلل الخلقي والسلوك الإجرامي، وإظهار مناكفة الدين والخروج على حدوده، ومعارضة شرائعه وأحكامه، ذلك أن المنحرف قد يصل إلى درجة الإلحاد التي تنزع عنه عقيدة الإيمان بالله ووعده ووعيده، وتوقعه في السخرية بالشرع وأحكامه، ويعيش حالة من الضياع التي يفقد معها ضوابط السلوك والأخلاق، فيبذل كل ما يستطيع لإشباع غرائزه البهيمية وشهواته الشيطانية.

٣- هدم كيان الأسرة وتمزيق أوصال المجتمع وفشوا التقاطع والقسوة والأنانية، فالمنحرف في فكره وعقيدته ليس لديه ما يغريه ويحثه ويدفعه للتواصل والتعاون والتسامح فهو لا يرجو الله ولا يفكر بثواب الآخرة، كما أنه ليس لديه ما يردعه عن الظلم وارتكاب الفواحش من الإيمان بوعيد الله تعالى وعقوباته العاجلة والآجلة. وإذا كان الشخص منحرفا أثر على من تحت يده من أسرته فربما غرس فيهم قناعاته وانحرافاته المشتملة على نبذ الدين أو التشكيك في المعتقدات والشرائع مما يكون له الأثر البالغ على السلوك والنظر إلى الحياة والمجتمع.

المبحث السادس
أثر الانحراف الفكري على الاستقرار السياسي

يعد الانحراف الفكري من أهم الأسباب المؤثرة في المجال السياسي، فالمنحرف في فكره وعقيدته تتغير نظرته لدولته، وتتقلب مواقفه منها بحسب مصلحته، ويضعف انتماؤه لوطنه، فليس لديه مبدأ عقدي يضبط توجهاته، وليس عنده التزام سلوكي يقوم مواقفه

وإذا كان الإيمان بالله تعالى ومراقبته والالتزام بشرعه من أعظم ما يوجه منهج الشخص ويصحح مواقفه، فإن المنحرف في فكره المتشكك في وعد ربه المعرض عن أحكام دينه، متذبذب في آرائه،متغير في مواقفه، كما أنه لا يتورع عن ظلم يمارسه، ولا خيانة يقوم بها، ولا غدر يشترك فيه، فليس لديه وازع ولا رادع، فقد يقوم بأعمال تخريبية يفرغ بها أحقاده، وقد يفشي أسرارا، أو يحرض أعداء على ما يضر ببلده، ويزعزع أمن موطنه. وإذا كان الشخص لا يرجو الله والدار الآخرة فلا يستبعد منه أي فعل يرى فيه تحقيقا لمصلحته أو إشباعا لشهوته.

هذا على مستوى الفرد، أما على مستوى الدولة فإن الانحراف الفكري والعقائدي الكائن في أفراد قيادتها وفي أنظمتها يؤثر على سياستها، وعلى علاقاتها بغيرها من الدول والهيئات والأفراد، فتظهر آثار هذا الانحراف من خلال المواقف العدوانية، واستمراء الخيانة والغدر والظلم، ودعم المنحرفين، والوقوف مع المعتدين، وخذلان الضعفاء والمظلومين... الخ ذلك أن المحرك لتلك الدول المنحرفة في عقيدتها وفكرها ومنهجها ليس هو إحقاق الحق وإشاعة الفضيلة ونبذ الظلم ومحاربة الإلحاد، بل المحرك لها مصالحها الدنيوية وأطماعها التوسعية المبنية على الظلم والكذب والغدر ونحو ذلك من الأخلاق الفاسدة التي لا يمتهنها إلا فاسد العقيدة ومنحرف الفكر وممسوخ الفطرة السوية من أمثال اليهود والملاحدة الذين ليس لديهم دين صحيح يحكمهم ولا أخلاق تضبطهم.

يقول الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق:

(لعل أعظم آثار الإلحاد هو آثاره في السياسة العالمية، ونظام العلاقات بين الدول. وذلك أن الأخلاق المادية الإلحادية التي جعلت قلب الإنسان يمتلئ بالقسوة والأنانية دفعت الإنسان إلى تطبيق هذه القسوة والأنانية في مجال العلاقات السياسية العالمية أيضاً. ولذلك رأينا الدول الاستعمارية الكبرى تلجأ إلى وسائل خسيسة جداً في استعباد الشعوب الضعيفة والحصول على خيراتها ونهب ثرواتها وبلادنا الإسلامية بوجه عام والعربية بوجه خاص هي أشقى البلاد الضعيفة بهذه السياسات المادية الإلحادية فهي تقع دائماً تحت التهديد بالقهر والتدخل العسكري كلما حاولت دولنا الإسلامية أن تحصل على شيء من حقوقها الضائعة أو أموالها المنهوبة. بل كلما فكرت دولنا في تطبيق الإسلام والرجوع إلى أحكامه وتشريعاته النظيفة الطاهرة، نرى الدول الاستعمارية الكبرى تتنادى لقتل عودتنا نحو الإسلام متهمة هذا الدين بأنه رجعية تارة وأنه وحشية تارة أخرى وأنه يضطهد الأديان الأخرى والأقليات تارة ثالثة وهكذا يصطلي العالم الآن بنار المادية الأنانية العالمية التي تمارسها الدول الاستعمارية الكبرى التي تقوم الآن على استعباد الشعوب ونهب خيراتها وإيقاعها فرائس للقلق والخوف والفوضى والاختلاف حتى يسهل عليهم استلاب خيراتها وسرقة ثرواتها. ولو كان الإيمان والتوحيد وخوف الله هو المسيطر على أخلاق الذين يملكون سياسة الدول لعمت الرحمة والإحسان بين الشعوب وكانت نصرة الضعفاء وإعانة المساكين ورفع الظلم هو الدين والمنهج الذي تسير عليه السياسات العالمية. والخوف كل الخوف بعد ذلك أن يتسبب الإلحاد في تدمير العالم أجمع وذلك بعد وضع العلم الحديث في يد الإنسان أسلحة تستطيع تدمير العالم أجمع. ومن يشاهد الآن ما تلجأ إليه الدول الكبرى لتدمير الشعوب الصغيرة يجد عجباً فهذه الدول تستخدم أسلحة رهيبة جداً لذلك كالمخدرات، والدعاية السوداء والحرب النفسية والنساء

وتربية العملاء وكذلك القتل والتشريد لكل العناصر الطيبة المخلصة لأوطانها وأمتها.

وهكذا استطاع الإلحاد والبعد عن الله سبحانه وتعالى أن يحول المجتمع الإنساني كله إلى مجتمع بغيض جداً يقوم على الظلم والقهر والنهب والخوف الدائم من الدمار والخراب)[1].

والمقصود أن الانحراف الفكري الذي يبلغ مداه إلى الإلحاد بإنكار الخالق سبحانه، ونبذ الأديان، والسخرية من العقائد والشرائع ونحو ذلك، أن لذلك آثارا وخيمة على الفرد والمجتمع والدولة والإنسانية جمعاء، وإذا لم يتدارك العقلاء ذلك بالتصدي له ومحاصرته وعلاجه بأنواع الوسائل الممكنه والمناسبة فإن الداء سيستشري والسفينة ستغرق بمن فيها، ولن ينجو أحد في العاجل والآجل إلا من رحم ربي ممن دافع وأنكر واتقى الله ما استطاع.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم...

(١) رسالة الإلحاد لعبد الرحمن عبد الخالق ص ١٢-١٣.

أبيض

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

فقد وقفنا في الصفحات السابقة على بعض أسباب الانحراف الفكري وعرفنا جملة من آثاره السيئة المتعلقة بالقرآن الكريم والسنة المطهرة والعقيدة الإسلامية والأحكام الشرعية، كما تمت الإشارة إلى بعض آثاره على الأمن المجتمعي والسياسي..

وإذا كان الانحراف الفكري بهذه الخطورة فإن الواجب على العلماء والدعاة والمفكرين وأرباب الولاية والسلطان أن يبذلوا جهدهم في التحذير من أصحاب الأفكار المنحرفة والمناهج الضالة، وأن يفندوا شبههم، ويردوا تشكيكاتهم، ويحاصروا شذوذاتهم، حتى لا يغتر بها السذج، ولا ينخدع بها ضعاف العلم والإيمان.

وإسهاما في هذا السبيل فإني أختم بحثي هذا ببعض التوصيات التي تعين في معالجة هذه الظاهرة والحد منها وتقليص آثارها.

ويمكن تصنيف هذه التوصيات على النحو التالي:

أولاً: التوصيات المتعلقة بالأفراد:

١- الإكثار من قراءة القرآن وتدبر آياته ففيه الهدى والشفاء والسعادة والنجاة من الحيرة والضيق، كما أن فيه الإجابة على أسئلة المتحيرين، وعلاج نفوس التائهين كما قال تعالى: ﴿**الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (٢)**﴾ (البقرة)، وقال تعالى: ﴿**وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى**﴾ (طه: ١٢٤).

٢- طلب العلم الشرعي من مصادره الموثوقة لاسيما علم العقيدة.

٣- تقوية الإيمان واليقين وترسيخ عقيدة الإيمان بالغيب والتسليم لشرع الله تعالى.

٤- إشغال الذهن بالتفكير الإيجابي المنتج كالتفكر في مخلوقات الله تعالى الدالة على عظمته، والتدبر لآياته، واستنباط الأحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنة، ونحو ذلك. وفي المقابل يتم صرف الذهن عن الأفكار الرديئة، والشكوك المريبة والوساوس الشيطانية كما في الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: (يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق هذا من خلق هذا؟ حتى يقول من خلق ربك؟ فإذا بلغه ذلك فليستعذ بالله ولينته) (متفق عليه).

٥- كثرة مجالسة الصالحين المستقيمين في عقيدتهم وفكرهم ومنهجهم.

٦- البعد عن مجالسة أصحاب الأفكار المنحرفة والمناهج الضالة، وأصحاب الشكوك والشبهات من مرضى القلوب وأهل المعتقدات الفاسدة.

٧- ترك النظر في كتب أهل الإلحاد والزندقة والمذاهب الفاسدة والآراء الشاذة، والحذر من الدخول إلى مواقعهم ومنتدياتهم وحساباتهم في مواقع الشبكة في الإنترنت.

٨- الحرص على استثمار أوقات الفراغ بالمفيد النافع من العلم والعمل، والحذر من الانسياق وراء تزينات الشيطان وجنده.

٩- سؤال العلماء والمختصين فيما يعرض للشخص من شبهات، ومصارحتهم بما يجول في نفسه من شكوك وتساؤلات، حتى لا ينخدع الشخص بها، ولا يقع فريسة لها وقد قال الله تعالى: ﴿**فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ (النحل: ٤٣).

١٠- التحصن بالأذكار والأوراد التي تحفظ بإذن الله من الشكوك والشرور ووساوس الشياطين. وكثرة التضرع إلى الله تعالى بسؤال الهداية والثبات.

ثانياً: التوصيات المتعلقة بأهل العلم والدعاة:

١- قيام العلماء والدعاة إلى الله بواجبهم في نشر العلم الشرعي لاسيما قضايا الإيمان ومسائل العقيدة، و اليقين والإيمان بالغيب، وترسيخ مبدأ التسليم

للنصوص الشرعية، وتعظيم حدود الله تعالى، والتأكيد على قدسية القرآن الكريم، وسلامته من التحريف، وعلى مكانة السنة النبوية ومصدريتها في التشريع الإسلامي.

٢- الاهتمام برد الشبهات وتبصير الناس بالمنهج القويم، وتحذيرهم من سلوك طرق المشككين.

٣- تجديد الخطاب في حوار المنحرفين، والتركيز على الحجج العقلية، وتوظيف المكتشفات العلمية في الرد على الملحدين وإقناع المشككين.

٤- تحمل سماع الأسئلة والشبهات التي يثيرها الشباب، والصبر على نقاشهم، وتقدير حجم المؤثرات المحيطة بهم، ومحاولة استيعابهم وتألفهم حتى لا يكونوا فريسة لموجات التشكيك والإلحاد.

٥- تكثيف الدروس والمحاضرات والندوات والمؤتمرات التي تكشف حقيقة الانحرافات الفكرية وتعالجها.

٦- بيان مكانة العقل وحدوده، ومنهجية التفكير السليم.

٧- إظهار الواقع البئيس، وإبراز حالة الشقاء والارتياب التي يعيشها أصحاب الشكوك في الدين والانحرافات الفكرية.

٨- الإشادة بحال وشجاعة التائبين من الانحرافات الفكرية والمناهج الإلحادية، ومحاولة الاستفادة من خبراتهم.

٩- توظيف المخزون العلمي الذي احتوته كتب التراث وماسطره علماء الإسلام في الرد على أصحاب الزيغ والانحراف وأهل المذاهب المنحرفة.

١٠- الاستفادة من دراسات الإعجاز العلمي، وتوظيفها في الرد على الملحدين والمشككين.

ثالثاً: التوصيات المتعلقة بأهل الولاية والسلطان:

١- القيام بمنع ومحاكمة من يثير الشبهات ويشكك في الدين ويطعن في العقائد والتشريعات، ويسخر من الشعائر والغيبيات.

٢- كشف جذور الانحرافات الفكرية وفضح القائمين عليها، والتشهير بمن يقف خلفها ويروجها.

٣- منع مصادر تلك الانحرافات من كتب ومنتديات، وحجب مواقعها في الانترنت.

٤- القيام بتأهيل فرق علمية قادرة على حوار أصحاب تلك الانحرافات الفكرية والمناهج الإلحادية ومقارعة حججهم من خلال الدخول في مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.

٥- توجيه الأقسام العلمية في الجامعات لتخصيص أطروحات علمية في مرحلة الماجستير والدكتوراة للرد على المناهج المنحرفة وتفنيد شبهاتها.

٦- العمل على غرس المعتقد الصحيح وتأسيس اليقين في نفوس النشئ من خلال المناهج الدراسية في مختلف المراحل.

٧- تكثيف البرامج التلفزيونية الهادفة لتحصين الناس من الانحرافات الفكرية، والشبهات الإلحادية.

٨- توجيه المعلمين والمرشدين والأساتذة في المدارس والجامعات لمعالجة نزعات الانحرافات الفكرية، وتحذير الطلاب من الاغترار بالطروحات الشاذة، أو الدخول للمواقع المشبوهة والمنحرفة في مواقع التواصل الاجتماعي المتنوعة.

تلك مجموعة من التوصيات التي تسهم في الوقاية من اللوثات الفكرية، وتعين في التحصين من المناهج الإلحادية والشبهات الشيطانية.

أسأل الله تعالى أن يحفظ على المسلمين عقيدتهم، وأن يفقههم في دينهم، وأن يدرأ عنهم كيد الشيطان وجنده، إنه على كل شيء قدير.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم...

المراجـــع

١- الإسلام السني: بسام الجمل، دار الطليعة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.
٢- إسلام الفقهاء: نادر حمامي، دار الطليعة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.
٣- الإسلام بين الرسالة والتاريخ عبد المجيد الشرفي، دار الطليعة، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
٤- الإسلام كما تقدمه دعوة الإحياء الإسلامي، جمال البنا، دار الفكر الإسلامي.
٥- الإسلام والحداثة ، إدريس هاني، دار الهادي، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
٦- الإسلام والحرية ، محمد الشرفي، دار الجنوب للنشر تونس ٢٠٠٢م.
٧- أضواء البيان في تفسير القرآن ، محمد الأمين الشنقيطي، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ، دار عالم الفوائد.
٨- إعلام الموقعين:ابن قيم الجوزية، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، ابن تيمية، القاهرة.
٩- الانتصار للقرآن ، للباقلاني، الطبعة الأولى ١٤٢٢ه، دار ابن حزم.
١٠- البرهان للزركشي، دار عالم الكتب، ١٤٢٤هـ.
١١- تاريخية الفكر العربي الإسلامي، محمد أركون، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة ١٩٩٨م.
١٢- التراث والتجديد حسن حنفي، المؤسسة الجامعية، الطبعة الخامسة ١٤٢٢هـ.
١٣- تعظيم قدر الصلاة للمروزي، مكتبة الدار بالمدينة ، ١٤٠٦هـ
١٤- تهافت الأصولية لشاكر النابلسي، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت.
١٥- جناية البخاري ، زكريا أوزون، الطبعة الأولى، رياض الريس ٢٠٠٤م.
١٦- الحجاب، جمال البنا، دار الفكر الإسلامي.
١٧- الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
١٨- الحديث والقرآن ، ابن قرناس، الطبعة الأولى، منشورات الجمل
١٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم الأصبهاني، مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٢هـ.
٢٠- حوار المشرق والمغرب، حسن حنفي، محمد الجابري، رؤية ٢٠٠٥م.

٢١- الخطاب والتأويل، نصر حامد أبوزيد، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية ٢٠٠٥م.
٢٢- درء تعارض العقل والنقل، شيخ الإسلام بن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ، جامعة الإمام.
٢٣- دوائر الخوف قراءة في خطاب المرأة، نصر حامد أبوزيد، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة ٢٠٠٤م.
٢٤- الرسالة ، الإمام الشافعي، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ، مصطفى البابي الحلبي.
٢٥- رسالة في الإلحاد ، عبد الرحمن عبد الخالق، نشر دار الإفتاء بالسعودية.
٢٦- سنن أبي داود، دار السلام، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ.
٢٧- سنن الترمذي، دار السلام، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ.
٢٨- سنن الدارمي، الناشر دار إحياء السنة المحمدية.
٢٩- شرح صحيح مسلم ، للإمام النووي، الطبعة الأولى،عالم الكتب،١٤٢٤هـ
٣٠- الشيعة وتحريف القرآن ، محمد مال الله، مكتبة ابن تيمية الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ
٣١- صحيح الإمام البخاري، دار السلام، الطبعة الثانية ، ١٤٢١هـ.
٣٢- صحيح الإمام مسلم، دار السلام، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ.
٣٣- صحيح البخاري رؤية معاصرة في بعض نصوصه ، محمد الصباغ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م، دار الينابيع، دمشق.
٣٤- العلمانيون والقرآن الكريم، أحمد الطعان، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
٣٥- فتح الباري ، للحافظ ابن حجر العسقلاني، الطبعة السلفية ١٣٨٠هـ.
٣٦- الفكر الإسلامي واستحالة التأصيل، محمد أركون، الساقي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م.
٣٧- في الشعر الجاهلي، طه حسين، دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ.
٣٨- في نقد الحاجة إلى الإصلاح، محمد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
٣٩- في نقد المثقف والسلطة والإرهاب. أيمن عبد الرسول، الطبعة الأولى ٢٠٠٤م، نشر رؤية.
٤٠- القرآن الكريم والقراءة الحداثية، الحسن العباقي، دار صفحات، دمشق ٢٠٠٩م.
٤١- القرآن وكفى مصدرا للتشريع الإسلامي، أحمد منصور، الانتشار العربي، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.

٤٢- الكفاية في علم الرواية ، الخطيب البغدادي، الطبعة الثانية، دار الكتب الحديثة بالقاهرة.
٤٣- المأزق في الفكر الديني، نضال الصـــالح، دار الطليعة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.
٤٤- مجموع فتاوى شيخ الإسـلام بـن تيميـة، جمـع عبـد الـرحمن بـن قاسـم، عـالم الكتـب ١٤١٢هـ.
٤٥- مد خل إلى القرآن الكـريم ، محمـد عابـد الجـابري، دار النشـــر المغربيـة الطبعـة الأولى ٢٠٠٦م.
٤٦- مسند الإمام أحمد مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
٤٧- المصاحف المنسوبة للصحابة، محمد الطاسان، التدمرية،١٤٣٣هـ.
٤٨- النص السلطة الحقيقة.
٤٩- نقد الثوابت، رجاء بن سلامة، دار الطليعة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
٥٠- نقد الخطاب الديني، نصر حامد أبو زيد، الطبعة الثالثة ٢٠٠٧، المركـز الثقـافي العـربي، المغرب.
٥١- هموم مسلم، نضال الصالح، دار الطليعة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

أبيض